العرب
الخميس 2020/05/07
السنة 42 العدد 11695

مصارف لبنان تصوغ خطة إنقاذ «بديلة» لإعادة هيكلة رأسمالها

جمعية المصارف تتعهد بوضع خارطة طريق تحمي القطاع من الانهيار

عكست جمعية مصارف لبنان الهجوم على الحكومة التي قدمت الأسبوع الماضي خطة بدت في نظر محللين مرتبكة لإنقاذ القطاع المصرفي من أزماته المزمنة، معلنة عن خارطة طريق بديلة تتمحور حول إعادة هيكلة رأسمال كافة المؤسسات المالية دون أن تكون تحت أيّ ضغوط من صندوق النقد الدولي.

معركة معقدة لإصلاح الخراب

بيروت – كشفت جمعية مصارف لبنان الأربعاء أن المؤسسات المالية المحلية تعكف على صياغة خطة تحفظ لها بعض رأس المال بدلا من شطبه بالكامل كما هو منصوص عليه في برنامج حكومي.

وانتقدت الجمعية الخطة التي اعتمدتها الحكومة في الأسبوع الماضي وقالت إنها "تمعن في تقويض الثقة" في بلد مثقل بشدة بالديون ويواجه انهيارا اقتصاديا وماليا.

وتهدف الخطة الحكومية، التي ستشكل أساس محادثات بشأن مساعدة مالية مع صندوق النقد الدولي، لإخراج لبنان من أزمة تُعتبر أكبر تهديد للاستقرار منذ الحرب الأهلية التي اندلعت بين 1975 و1990.

وقال سليم صفير رئيس جمعية مصارف لبنان لوكالة رويترز "تتجاهل الخطة الحكومية القطاع المصرفي تماما"، مضيفا أن البنوك تريد مناقشة اقتراحاتها مع خبراء الحكومة "لإعادة تكوين الثقة من أجل إنشاء لبنان جديد".

وذكر أن اقتراحات المصرفيين ستُعلن في غضون أسبوع أو عشرة أيام.

سليم صفير

الخطة الحكومية المعلنة تتجاهل القطاع المصرفي تماما

وظلت البنوك اللبنانية مقرضا أساسيا للحكومة على مدى عقود وساهمت في تمويل بلد يعاني من الهدر والفساد وتخلف عن سداد دين سيادي لأول مرة في مارس الماضي.

وقالت جمعية مصارف لبنان في الأسبوع الماضي إن الخطة الحكومية تلقي باللوم عن الأزمة على عاتق البنوك بشكل مجحف وتتبنى أسلوبا عقابيا في التعامل مع القطاع وبالتالي مودعيه.

ونتج عن الأزمة أن حيل بين المودعين ومدخراتهم إلى حد كبير وفقدت العملة المحلية أكثر من نصف قيمتها منذ أكتوبر الماضي حيث تفاقم شح الدولارات.

وتتزامن التعليقات، والتي قد يكون لها تأثير كبير على صندوق النقد نظرا لأن البنوك من أكبر حائزي ديون لبنان، مع توقيع بيروت طلب مساعدة من الصندوق، وهو ما وصفه رئيس الوزراء حسان دياب بأنه "لحظة مفصلية في تاريخ لبنان".

وترسم الخطة، التي وافقت عليها حكومة دياب الخميس الماضي، صورة لخسائر بعشرات المليارات من الدولارات للنظام المالي وإجراءات قاسية لإخراج لبنان من أزمة شهدت انهيار عملته وارتفاع البطالة وتعثر البلاد في ديونه السيادية واحتجاجات في الشوارع.

ورحب بعض الاقتصاديين والدبلوماسيين بالخطة باعتبارها خطوة أولى مهمة نحو التعافي، لكن كثيرين يتشككون في إمكانية تنفيذ المقترحات الطموحة لخفض إنفاق القطاع العام وإصلاح القطاع المصرفي بعد سنوات من التباطؤ في التنفيذ.

وبموجب الخطة الحكومية، سيجري شطب رأسمال البنوك اللبنانية مع تلقي إنقاذ مالي كامل من المساهمين.

ويبلغ رأس المال المجمع للبنوك اللبنانية 31 تريليون ليرة لبنانية أو ما يعادل 20.6 مليار دولار بسعر الصرف الرسمي 1507.5 ليرة مقابل الدولار أو 8.9 مليار دولار بسعر صرف أقل يبلغ 3500 ليرة مستخدم في خطة الحكومة.

وتدعو الخطة إلى إعادة رسملة القطاع المصرفي وهي مهمة يقول مصرفيون إنها لن تكون سهلة نظرا للأزمة المالية التي يعاني منها لبنان. وقد تضطر البنوك التي تعجز عن جمع رأس مال جديد للتوقف عن العمل مما يزيد من تضرر الاقتصاد.

وقال صفير إن "اقتراح الحكومة بشأن رأس مال البنوك سلبي للغاية"، مشيرا إلى أنه كانت هناك سبل أخرى لحل المسألة. وامتنع عن ذكر تفاصيل بشأن اقتراح البنوك.

وتابع "نتحدث عن وضع خطة جديدة مع الحكومة على أن تحافظ هذه الخطة الجديدة بكل الوسائل على الحد الأدنى من رأس المال (في البنوك) الضروري لبدء دورة اقتصادية جديدة".

وأوضح أن الاقتصاد في سائر أنحاء العالم في وضع سيء للغاية وهو ما من شأنه أن يجعل جلب مساهمين جدد للاستثمار في النظام المصرفي اللبناني اليوم أو غدا أمرا شديد الصعوبة ويتعين أن نعتمد على ما لدينا.

وتتوقع خطة الحكومة انكماش الاقتصاد اللبناني بـ13.8 في المئة خلال العام الجاري و4.4 في المئة بنهاية العام المقبل قبل أن يبدأ بالتعافي التدريجي ثم يشهد نموا اقتصاديا بنسبة 3.1 في المئة في 2024.

وقال صفير "لا يمكن تحقيق شيء مستدام من دون القطاع المصرفي"، مضيفا أن خطة المصرفيين "أكثر واقعية" عن أفكار الحكومة التي قال إنها تعتمد على مساعدة مالية دولية لا تبدو وشيكة حتى الآن.

وأثار هبوط فائق السرعة لليرة اللبنانية، التي فقدت أكثر من نصف قيمتها منذ أكتوبر الماضي، موجة جديدة من الاضطرابات، إذ قُتل متظاهرون في أعمال شغب تستهدف البنوك التي تحول بين المدخرين وودائعهم بالدولار.

وعلق نافذ صاووك محلل الأسواق الناشئة لدى أوكسفورد إيكونوميكس على خطة الحكومة بالقول "إلى حد كبير خطوة تسويقية كبيرة، إذ إن هناك شعورا بأن الحكومة بدأت فقدان السيطرة. وهي تسعى بالفعل للعمل من أجل شيء ما".

واعتبر محللون أن التنفيذ هو الجزء الأصعب، لأن لبنان يفشل باستمرار في هذا الأمر، مؤكدين أن "التقدم لن يكون ممكنا إلا بهذا وعلى أساس من توافق سياسي وشعبي أكبر".

وفي ظل إجراءات مثل استعادة الأصول المسروقة في الخارج، قد تستغرق سنوات، يقول اقتصاديون إن الخطة تضع عبئا شديد الثقل على القطاع المصرفي الذي ساعد لعشرات السنين في تمويل عجز ضخم في الموازنة العامة.

وقال نسيب غبريل كبير الاقتصاديين لدى بنك بيبلوس "هذا في الأساس استيلاء من الدولة على القطاع. أنا لا أفهم كيف سيعيد هذا الثقة... عندما تسلك هذا الطريق، فمن أين سيأتي الإقراض؟".

مبادرة إماراتية لتوحيد نشاط قطاع الصيرفة الإسلامية عالميا

دبي – أطلقت الإمارات الأربعاء مبادرة عالمية لتوحيد نشاط قطاع الصيرفة الإسلامية عبر شراكة استراتيجية بين وزارة المالية والبنك الإسلامي للتنمية ومركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي.

وأعلن الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية انطلاق الشراكة الجديدة لإنشاء إطار قانوني وتشريعي عالمي موحّد للقطاع.

ونسبت وكالة أنباء الإمارات إلى الشيخ حمدان، وهو محافظ الدولة في البنك الإسلامي للتنمية، قوله "سيستفيد قطاع التمويل الإسلامي بشكل كبير من الإطار القانوني والتشريعي الدولي الموحد".

وأوضح أنه بعد صياغته والتصديق عليه بالعمل مع الجهات المعنية "ذات المصداقية الدولية"، سيتم طرحه كقاعدة قانونية وتشريعية تقوم على أساسها معاهدة دولية جديدة.

وتولي الإمارات اهتماما كبيرا بجهود مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي بهدف استكشاف سبل جديدة للنهوض بقطاع التمويل الإسلامي عالميا.

وأضاف الشيخ حمدان "نحن اليوم بصدد جني ثمار تلك الجهود التي ترسّخ مكانة الإمارات مركزا عالميا للتمويل الإسلامي بعد أن كانت أول دولة تُنشئ مصرفا إسلاميا وبعد أن تصدرت المراكز الأولى في شتى مؤشرات الاقتصاد".

وتسهم وزارة المالية بالتعاون والدعم المستمر لمركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي في تحقيق أهداف المبادرة من خلال التعاون الاستراتيجي مع المركز والبنك الإسلامي للتنمية.

وسبق أن تم إبرام مذكرة تفاهم بين مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) من أجل استخدام معايير أيوفي كمرجع لإعداد الإطار القانوني الدولي، كما تم تفويض مكتب نورتون روز فولبرايت للاستشارات القانونية لصياغة نصوص الإطار الدولي.

وقال وزير الاقتصاد الإماراتي سلطان المنصوري "لقد عمل المركز في إطار استراتيجية دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي على مدى سنوات لتفعيل أثر الإصلاحات القانونية والتشريعية العالمية في تحفيز قطاع التمويل الإسلامي".

ولفت المنصوري الذي يرأس مجلس إدارة مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي إلى أنه بعد دراسات عديدة تمت بالشراكة مع جهات استشارية كبرى، "تأكدنا من أن التباين والاختلاف بين التشريعات والقوانين الناظمة لممارسات العمل في قطاع التمويل الإسلامي يؤدي إلى تباطؤ عملية النمو ويستهلك وقتا ومجهودا وتكلفة أكبر".

ويقول محللون إن الحاجة في قطاع التمويل الإسلامي تبرز من خلال تسريع النمو وتخفيف حدة التباين والاختلاف بين ممارسات العمل عالميا ولهذا سيكون وضع وتفعيل إطار عام يوحد القواعد إنجازا كبيرا بالنسبة للقطاع وللاقتصاد الإسلامي بشكل عام.

وأكدوا أنه سيكون توفير الإطار تحت مظلة الشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية حافزا للتوسع الرأسي والأفقي على مستوى القطاع كاملا وعلى مستوى عالمي نظرا لعدد الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية، وهو ما سيشكل عاملا قويا في نمو التمويل الإسلامي بخطى ثابته ومتسارعة.

ويوفر الجانب التشريعي عامل الضمان والثقة وهو ضروري لبناء علاقات تجارية أكثر سلاسة ومتانة. من المتوقع أن تنشأ محاكم جديدة على مستوى العالم للفصل في المنازعات المالية الإسلامية وفقا للإطار التشريعي الموحد الجديد.

الشيخ حمدان بن راشد

طرح إطار تشريعي دولي سيكون قاعدة معتمدة مستقبلا

ويقول رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بندر محمد حجار إن مشروع التقنين لأحكام المعاملات في الصناعة المالية الإسلامية يعتبر خطوة طال انتظارها واشتد الطلب عليها من المؤسسات المالية الإسلامية ومراكز فض المنازعات من المحاكم ومراكز التحكيم.

وأكد أن البنك الإسلامي للتنمية قد استجاب لطلب محافظ البنك الإسلامي للتنمية عن دولة الإمارات وقرر أن يكون شريكا استراتيجيا لهذا المشروع فقدم مساعدة فنية، وأيد الخطوات التي اتخذها مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي.

وقال "سيعمل البنك جنبا إلى جنب مع المركز لكي تتحقق أهداف المشروع، ويتم عرضه على الجهات المختصة في الدول الأعضاء، بهدف أن تتبناه وتجعله جزءا من التشريعات الخاصة بمعاملات المؤسسات المالية الإسلامية".

ويعتبر خبراء أن أهم العوامل التي ساعدت على انتشار تعاملات الصيرفة الإسلامية هو قدرتها على التعامل مع المخاطر المالية والاستثمارية عبر الاعتماد على مبدأ المشاركة.

وزادت في السنوات الأخيرة تعاملات المصارف الإسلامية في العالم بعد ارتفاع قيمة إصدارات الصكوك كأدوات دين لتصل قيمتها إلى 300 مليار دولار.

تفاقم الأزمة المالية يدفع الخطوط القطرية إلى تسريح الموظفين

أجبرت الأزمات الاقتصادية الخطوط القطرية على تسريح عدد كبير من العمالة جراء إغلاق الحدود وركود نشاط كامل أسطول النقل تبعا لإجراءات العزل الصحي المشددة في وقت تكافح فيه الدوحة عزلتها عن محيطها الخليجي بفعل المقاطعة العربية فضلا على انهيار الطلب العالمي على الغاز أهم أركان اقتصادها ما يقوض فرص نهوضها.

الدوحة – حذّرت الخطوط الجوية القطرية في مذكرة داخلية الثلاثاء من أنّها ستضطر لصرف عدد كبير من موظفيها بسبب انهيار حركة النقل الجوي من جرّاء جائحة كوفيد – 19.

وفي حين كانت الشركة لا تزال تشغّل في مارس رحلات إلى 170 وجهة على متن 234 طائرة، بات اليوم عدد الوجهات التي تسيّر رحلات إليها 35 فقط.

وفي منتصف أبريل الماضي توقّع الاتحاد الدولي للنقل الجوي (إياتا) أن تتراجع عائدات شركات طيران الركاب في 2020 بنسبة 55 في المئة، أي ما يعادل 314 مليار دولار، بسبب كوفيد – 19.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن الخطوط القطرية قولها في مذكّرة إلى المضيفين الجويّين العاملين في الخطوط الجوية حملت توقيع الرئيس التنفيذي للشركة أكبر الباكر "الحقيقة هي أنّنا ببساطة لا نستطيع الإبقاء على الأعداد الحالية للموظفين وسنضطرّ إلى الاستغناء عن عدد كبير من الوظائف بما في ذلك في أطقم المضيفين". ولم يحدّد الباكر في مذكّرته عدد الموظفين الذين سيتم الاستغناء عنهم، علما بأنّ الشركة توظّف حوالي 30 ألف شخص.

أكبر الباكر

سنعمل على تقديم دعمنا الكامل للموظفين

وقالت الشركة في بيان إنّ الضرر الناجم عن وباء كوفيد – 19 على صناعة الطيران "لا مثيل له تسبّب في تحدّيات كبيرة لكلّ شركات الطيران، ويجب علينا أن نتّخذ خطوات حاسمة لحماية مستقبل أعمالنا".

وأضاف البيان أنّه "نتيجة لذلك، بوسع الخطوط الجوية القطرية أن تؤكّد أنّ الشركة ستستغني عن عدد من الوظائف بسبب تأثير الفايروس. إنّ أيّ فقدان للوظائف هو أمر مؤسف وسنعمل بشكل وثيق مع جميع الموظفين المتضرّرين لتقديم دعمنا الكامل لهم خلال هذا الوقت العصيب".

وكانت الخطوط الجوية القطرية المملوكة للدولة قد حذرت من أنها ستسجل ثالث خسارة على التوالي مع انتهاء السنة المالية في مارس الماضي، قبل أن يضرب تفشي الفايروس الطلب العالمي على السفر حيث سبق وأعلنت الشركة أنها ستتكبد خسارة بسبب تداعيات المقاطعة العربية التي أغلقت بموجبها أجواء الدول المحيطة بوجه طائرات قطر وأجبرتها على البحث عن مسارات طويلة ومكلفة.

وأعلنت الشركة في فبراير الماضي عن توقيع اتفاق مع مجموعة أميركان إيرلاينز بعد خلافات طويلة. وقال محللون إن الصفقة قد تهدف للتسلل إلى تلك الأجواء الخليجية من خلال المشاركة بالرمز مع شركة طيران أميركية.

ويرى محللون أن الخطوط القطرية تحاول أن تبعث برسالة لجيرانها الخليجيين بأنها يمكن أن تجد حلولا للمقاطعة، إضافة إلى محاولة استرضاء السلطات الأميركية للمساهمة في إنهاء الأزمة مع جيرانها.

وتعتمد الخطوط القطرية بشكل أساسي على رحلات الترانزيت بسبب الحجم الصغير للبلاد كوجهة نهائية للمسافرين حيث لا يدخل ويخرج من مطارها الدولي سوى نسبة ضئيلة من المسافرين.

ويشكل المسافرون إلى الدول الخليجية المجاورة من رجال الأعمال والسياح والعمال العرب والآسيويين والأفارقة نسبة كبيرة من زبائن الخطوط القطرية حيث يسافرون بين الدول المجاورة عبر الدوحة إلى الوجهات الكثيرة التي أطلقتها الشركة في السنوات الأخيرة. كما أدى إيقاف رحلات شركات الطيران السعودية والإماراتية والمصرية والبحرينية إلى قطر إلى إيقاف تدفق المسافرين إلى الدوحة للانتقال عبر الخطوط القطرية إلى دول الخليج الأخرى وأوروبا وأفريقيا وأستراليا ودول الأميركتين.

واقتصرت رحلات الناقلة القطرية إلى بعض الوجهات لإعادة المواطنين إلى بلدانهم بالتزامن مع موجة الوباء وبنسبة إشغال تقل عن نصف المقاعد، الأمر الذي يجعلها عديمة الجدوى اقتصاديا.

وأظهرت بيانات حكومية مطلع أبريل الماضي، انكماش اقتصاد قطر بنحو 0.6 في المئة في الربع الأخير من 2019 مقارنة مع نفس الفترة قبل عام، حيث تراجعت أنشطة التعدين والمحاجر بنحو 3.4 في المئة في الربع الأخير من عام 2019 مقارنة مع مستواها قبل عام.

كما أظهرت البيانات أن الناتج المحلي الإجمالي انكمش بنحو 1.4 في المئة في الربع الرابع من العام الماضي مقارنة مع الربع الثالث بالأسعار الثابتة.

ويعد الاقتصاد القطري من أقل الاقتصادات تنوعا في العالم. وقد باءت جميع المحاولات لتنشيط السياحة والتحول إلى مركز إقليمي من خلال مشاريع البناء باهظة التكلفة، والتي تحولت إلى عبء بسبب انعدام الطلب عليها، بالفشل.

ويقول محللون إن اعتماد قطر المفرط على سلعة واحدة يجعلها من البلدان الأكثر تأثرا بالأزمة، خاصة في ظل تضخم إنفاقها المحلي.

وتتضح أزمة الاعتماد الشديد على عوائد صادرات الغاز في رضوخ الدوحة في الشهر الماضي لضغوط انهيار الأسعار وتعليق خطط لزيادة إنتاج الغاز بنسبة 60 في المئة.